ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

The effect of electronic management on the elements of public order

Professor. Dr. Dhafer Medhi Faisal Al-Douri
College of Law, Tikrit University, Salahaddin, Iraq
Dr.dhafir.m@tu.edu.iq
Zuhai sabar Rabea Al.Jubori
College of Law, Tikrit University, Salahaddin, Iraq
zuhai.sabar83@gmail.com

Article info.

Article history:
- Received 1January 2026
- Accepted 1February 2026
Available online 1 March 2026

Keywords:
.Electonic Management
. General System
- Protection of the elements of Public order.

Abstract: This study also examines the extent to which modern technological developments to deserving the necessary protection . The general system has all its components , or has it negatively affected them through the administration's inability to absorb these Rapid developments , it has become evident that the development of the electronic management system has become a major concern at all levels . It responds to the aspirations of the beneficiaries , whether from individual or institutions . And works to provide the best service in return overcoming the threshold , and satisfying their needs with a great deal of transparency , integrity and equality , this is on the part of individual . On the other hand , the institutions are considered a straightforward way to improve the performance of the government apparatus , and they are also considered the most appropriate way to restore distinction between individual and government institutions through their contribution to mitigation separately Administrative burdens , as the need for technology , public institutions and their administrative apparatus

for technology is no less important private institutions to them , we note that the public institutions have administrative obstacles , which always drives them to research . it does not find solution to these problems that are more appropriate than changing its management style from the traditional bureaucratic method Rigid to the flexible electronic method in order to get out of the obstacles od traditional management .

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

أثر الادارة الالكترونية على عناصر النظام العام

أ.د. ظافر مدحي فيصل الدوري

كلية القانون ، جامعة تكريت ، صلاح الدين ، العراق

Dr.dhafir.m@tu.edu.iq

الباحث. زهير صبار ربيع الجبوري

كلية القانون ، جامعة تكريت ، صلاح الدين ، العراق

zuhai.sabar83@gmail.com

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ١ / كانون الثاني/ ٢٠٢٦
- القبول : ١ / شباط/ ٢٠٢٦
- النشر المباشر: ١/أذار/٢٠٢٦

الكلمات المفتاحية :
- الادرة الالكترونية
-النظام العام
- حماية عناصر النظام العام

الخلاصة: ان هذه الدراسة تبحث عن مدى مساهمة التطورات التقنية الحديثة في تحقيق الحماية اللازمة للنظام العام بجميع عناصره ، ام انها اثرت عليها بشكل سلبي من خلال عدم قدرة الادارة على استيعاب تلك التطورات السريعة ، فقد اضحى تطوير مفهوم الادارة الالكترونية يحقق نتائج كبيرة على جميع المستويات، كونه يستجيب لتطلعات المستفيدين سواء من الافراد أو المؤسسات , ويعمل على تقديم افضل الخدمات مقابل تذليل العقبات ، وتلبية احتياجاتهم على قدر كبير من الشفافية والنزاهة والمساواة، هذا من جهة الافراد ، اما من جهة المؤسسات، فهي تعد بمثابة طريق قويم لتطوير اداء الجهاز الحكومي ، كما انها تعد ايضا من انسب الطرق لإعادة الثقة بين الافراد والمؤسسات الحكومية من خلال مساهمتها في التخفيف من حدة الاعباء الادارية ، حيث لا تقل حاجة المؤسسات والهيئات العامة واجهزتها الادارية الى التقنية عن حاجة المؤسسات الخاصة اليها , فنلاحظ ان لدى المؤسسات العامة من العقبات الادارية ما يدفعها دائما الى البحث عن حلول لهذه المشاكل ، ولا تجد لها حلا انسب من تغيير نمط ادارتها من الاسلوب التقليدي البيروقراطي الجامد الى الاسلوب الالكتروني المرن لأجل الخروج من معرقلات الادارة التقليدية .

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : ان تطبيق الادارة الالكترونية في المؤسسات الحكومية مع الاخذ بعين الاعتبار ان تطبيق الادارة الالكترونية داخل تلك المؤسسات ليس طريقا مختصرا للتنمية الاقتصادية وترشيد النفقات , او حكومة فعالة ، فهي ليست حدثا طارئا او ظاهرة وقتية ، بل هي تمثل طريق طويل ملئ بالعثرات والتحديات .

وفي الواقع فقد اضحى تطوير مفهوم الادارة الالكترونية يحقق نتائج كبيرة على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية , كونه يستجيب لتطلعات المستفيدين سواء من الافراد أو المؤسسات , فهو يعمل على تقديم افضل الخدمات مقابل تذليل التعقيدات والاجراءات الروتينية والبيروقراطية ,

بالإضافة الى تسهيل الدخول الى كافة الخدمات , وتلبية احتياجاتهم على قدر كبير من الشفافية والنزاهة والمساواة , هذا من جهة الافراد , اما من جهة المؤسسات , فهي تعد بمثابة طريق قويم لتطوير اداء الجهاز الحكومي , وتخفيف من حدة الاعباء الادارية ، كما انها ايضا تعد انسب طريقة لإعادة الثقة بين الافراد والمؤسسات الحكومية[١] , وفي ضوء ذلك سنقسم هذا البحث الى ثلاثة : سنتناول في المبحث الاول اثر الادارة الالكترونية على الامن العام , بينما أفرغ المبحث الثاني : اثر الادارة الالكترونية على الصحة العامة ، في حين خصص المبحث الثالث لبيان اثر الادارة الالكترونية على السكينة العامة .

[١] خالد ممدوح ابراهيم : أمن الحكومة الالكترونية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص٢٠ .

المبحث الاول

اثر الادارة الالكترونية على الامن العام

ان الامن العام في حقيقة الامر ليس من مسؤولية الاجهزة الامنية فحسب , بل هو من منظور شامل تقع المسؤولية على عاتق جميع المؤسسات في الدولة والمجتمع , سواء كانت تلك المؤسسات رسمية ام مؤسسات خاصة فهي بالنتيجة مسؤولية الجميع.

ولا شك ان المتغيرات التي طرأت على العالم اليوم كالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية , قد ادت الى حدوث انعكاسات امنية خطيرة ألقت بظلالها على كاهل الاجهزة الامنية , فقد اضحت المهام التقليدية التي تقوم بها الاجهزة الامنية في الحفاظ على الامن العام لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من المهام التي يجب ان تقوم بها في الوقت الحاضر.

فقد اسهمت تلك التغيرات في اتساع مفهوم الامن لدى الجهة الامنية , مما جعلت الاجهزة الامنية مكلفة بتحمل الكثير من المسؤوليات , ومواجهة العديد من المخاطر والتحديات بسبب الظروف والاحداث التي يتعرض لها المجتمع الداخلي , بالإضافة الى تلك التحديات التي يحتم وجودها المجتمع الدولي[١], والتي بدورها ادت الى تطوير العمل وتحسين اداء المؤسسات ذات العلاقة لتلافي المشكلات والعقبات التي تؤدي الى تقليل كفاءة واداء تلك المؤسسات [٢].

وبناءً على ذلك فان من التحديات التي تواجه عمل الادارة الامنية الالكترونية , هو تهيئة البيئة العلمية والعملية المناسبة القادرة على تطبيق هذا النظام في الاجهزة الامنية , علما ان هذه البيئة تستدعي تغيرا شاملا لجميع المفاهيم والقيم السائدة في الادارة التقليدية , هذا وفي غنى عن ذلك يتطلب تحديد معايير عالية الجودة لهذا النظام الالكتروني(٣) ، ولما للإدارة الالكترونية من اهمية بالنسبة للأجهزة الامنية خصوصا في خضم الواقع المرير الذي تمر به الدول بسبب تعرضها للهجمات الالكترونية والجرائم الارهابية ، مما جعلها ضرورة قصوى تستخدم في حفظ الامن العام , وللإحاطة بهذا الموضوع من جميع جوانبه ، ارتأينا تقسيم هذا المبحث الى مطلبين : نبحث في المطلب الاول : الادارة الامنية الالكترونية ، بينما نتطرق في المطلب الثاني : تطبيقات حول الادارة الامنية الالكترونية .

---

[١] د.عبد السلام هابس السويفان : ادارة مرفق الامن بالوسائل الالكترونية (دراسة مقارنة) ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠١٢ ، مصدر ، ص٨٥٣ .

[٢] دراكر بيتر : الادارة للمستقبل ، التسعينات وما بعدها ، ترجمة صليب بطرس ، القاهرة ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤، ص١٦٤ .

[٣] المصدر نفسه , ص ٨٥٤-٨٥٥.

المطلب الاول

الادارة الامنية الالكترونية

ان الاستمرار في اداء العمل الامني وتقديم الخدمات للمواطنين من قبل الاجهزة الامنية وعدم توقفها عند حد معين , كان من اهم المبادئ الاساسية في عمل الاجهزة الامنية ، لذا فان للتطور التقني الذي شمل مجمل نواحي الحياة من باب اولى ان توظفه الاجهزة الامنية في خدمة انشطتها وفعاليتها الامنية المتطورة , فمن المعروف ان الامن يشكل حاجة ضرورية بالنسبة لجميع الدول , وبالأخص الدول التي تعيش حالة من الصراع والتوتر الداخلي , وذلك بوصفه احدى عوامل التنمية الرئيسية في استقرار تلكم الدول .

وان من المعلوم ان معظم الاعمال والخدمات التي تقوم بها الاجهزة الامنية , وخاصة الخدمات التي تمس المواطنين تتعلق بالمعلومات والبيانات , ونتيجة لزيادة اعداد السكان والاعتماد على الاساليب التقليدية في تقديم الخدمات وتزويدهم بالبيانات , مما جعل اساليب الوصول اليها واستخدامها من القضايا الحرجة التي يواجهها العاملين في هذه الاجهزة , كما انها اضحت تمثل عائقا وتحديا كبيرا امام قيامها بواجباتها الخدمية , فمن اجل تحسين مستوى الخدمات والاسراع في انجازها بأقل جهد واقصر وقت عمدت الادارات الامنية في اغلب الدول الى البحث على اساليب وطرق حديثة في ادارة اجهزتها الامنية ، والعمل على ايجاد سبل متطورة (التقنية الحديثة) تسهم في تقديم الخدمات وايصال المعلومات الى المواطنين دون جهد وعناء يذكر[١].

ان موضوع الادارة الامنية الالكترونية لا يزال بحاجة كبيرة الى الاهتمام البحثي والتحليل المعمق خصوصا في الدول النامية , ونتيجة لأهميتها بالنسبة لتلك الدول فقد ذهب بعض الباحثين الى محاولة تعريف الادارة الامنية الالكترونية وبيان اهميتها ، وهذا ما سنتناوله في حسب التالي :

اولا: الادارة الامنية الالكترونية :

يقصد بالإدارة الامنية الالكترونية أو كما يسميها البعض ايضا بإدارة الشرطة الالكترونية في ابسط صورها على انها تعني بتقديم الخدمات التي يقدمها جهاز الشرطة في أية دولة بصورة الكترونية مستخدما في ذلك تكنلوجيا المعلومات والانترنيت [٢] .

---

[١] د. طارق محمد محمود مرسي : ادارة المعرفة ودورها في تطوير الاداء الامني ، الفكر الشرطي ، دار المنظومة ، المجلد العشرون ، العدد ٧٩ ، ٢٠١١ ، ص١٨٦ .

[٢] د . فريد النجار ، وليد دياب ، وتامر النجار : التجارة والاعمال الالكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة ، دليل تحويل الاعمال التقليدية الى اعمال الكترونية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص٢١٧ ، نقلا عن د. عبدالسلام هابس السويفان ، ادارة مرفق الامن بالوسائل الالكترونية ، دراسة تطبيقية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠١٢ ، ص٦٠٢ .

في حين عرفها البعض بانها جميع الاجراءات الامنية التي يمكن ان تتخذ من قبل الاجهزة الادارية والفنية والامنية بالاعتماد على التطورات التقنية الحديثة [١].

فمن خلال ذلك يمكن تعريف الادارة الامنية الالكترونية على انها وسيلة من الوسائل الادارية المتطورة (التقنية الحديثة) التي تستخدمها الاجهزة الامنية في تقديم الخدمات للمجتمع بعيدا عن التعقيدات والاجراءات البيروقراطية , والتي ترمي من خلالها ايضا السعي في حفظ الامن العام , فهو الهدف الاسمى الذي تسمو الادارة الامنية الى تحقيقه .

ثانيا: اهمية الادارة الامنية الالكترونية :

ونظرا لما يجب ان يتسم به عمل الادارة امنية من حيوية وخصوصية تتطلب ضرورة استخدام ما يحقق الفاعلية في ادائها ، لذا توجهت انظار القائمين على عمل الادارة الامنية الى ضرورة استخدام الاجهزة الالكترونية المتطورة وشبكات الانترنيت في تقديم الخدمات واداء مهامها الامنية سواء في التخطيط أو التوجيه أو التنظيم أو المراقبة والاشراف ، بهدف الاستفادة من عنصري السرعة والمرونة وتلافي مخاطر التعامل الورقي[٢] .

فهي ساهمت وبشكل فعال في تعزيز الامن العام وسلامة المجتمع ، في كشف الجرائم عن طريق استخدامها في الادلة الجنائية ، فقد ساعدت في تقديم ادلة دامغة حول الجرائم المرتكبة ، كما انها ساهمت في فك الجرائم المعقدة من خلال سهولة الوصول الى ادلة تلك الجرائم باستخدام الوسائل التقنية الحديثة .

الى ان هنالك مجموعة من الاساليب التي تدعوا الاجهزة الامنية الى ضرورة استخدام الادارة الالكترونية في اداء مهامها وتقديم خدماتها , والتي منها :

١- زيادة الكثافة السكانية مما جعل الاجهزة الامنية تواجه صعوبات في متابعتهم ومراقبة سلوكهم .

٢- اتساع الرقعة الجغرافية مما شكلت عائقا امام الاجهزة الامنية في مسألة ايصال الخدمات الى الجميع .

٣- ضرورة مواكبة الدول المتقدمة في التطور التقني .

٤- عالمية الخدمة ، اي يجب ان لا تقتصر خدماتها على مواطنيها في الداخل ، بل يجب ان تشمل رعاياها في الخارج .

٥- تطور التنمية الاقتصادية والتجارية ، مما زاد من مسؤولية الاجهزة الامنية .

---

[١] ينظر : د . مظهر الشاكر : الامن الذكي الفعال ، مدرسة بغداد للعلوم الامنية ، محاضرة منشورة على الموقع الالكتروني https://memogood.blogspot.com تم الاطلاع على الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٤.

[٢] عبدالرحمن سعد القرني : تطبيقات الادارة الالكترونية في الاجهزة الامنية ، دراسة مسحية على ضباط شرطة منطقة الرياض ، رسالة ماجستير في العلوم الادارية ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، ٢٠٠٧م ، ص١٢ .

٦- تطور الاساليب الاجرامية [١].

المطلب الثاني

تطبيقات حول الادارة الامنية الالكترونية

ان حداثة تطبيق الادارة الالكترونية في الاجهزة الامنية ، تعد اكثر من ثمار التطور التقني في هذا المجال ، وقد القت على عاتق الاجهزة الامنية ضرورة الاعداد لتغير اساليب العمل ، من خلال تطوير التنظيمات الادارية داخليا ، بشكل يتناسب مع المتغيرات التكنلوجيا ، لغرض تهيئة الظروف المؤاتية لنجاحه ، بما ينعكس بشكل مباشر على عمل الاجهزة الامنية ، بعد تحقيق التوازن والتناسق المرغوب فيه بين تلك المتغيرات وسلوك المواطن.

وبناءً على ما سبق , نجد ان الهدف من وراء تطبيق الادارة الالكترونية في الاجهزة الامنية , هو لتطوير الاداء واختصار الجهد والوقت والحد من السلبيات الموجودة عن طريق زيادة معدلات اللامركزية بين مستوى الادارة الدنيا , واتاحة قدر كبير من الحرية للعاملين للاستفادة من خبراتهم وقدراتهم في الارتقاء بمستوى المؤسسات , وتهيئة سبل التعاون بين المؤسسات والافراد بشكل أفضل [٢] ، فمن هذا المنطلق نجد ان للإدارة الامنية الالكترونية مجموعة من التطبيقات , والتي سنوضحها في ما يلي :

اولا: كاميرات المراقبة :

وفي العموم ان الكاميرا يقصد بها " آلة يتم فيها تصوير من نوعين تصوير ثابت او تصوير متحرك وتتكون من عدة عدسات وعن طريق تلك العدسات يتم التصوير بالنسبة لكاميرات المراقبة فقد ورد تعريفات لها في قوانين متعددة ومختصة بهذا الجانب ومنها قانون تنظيم استخدام كاميرات وأجهزة المراقبة الامنية القطرية رقم ٩ لسنة ٢٠١١ ، حيث عرفت كاميرات المراقبة على أنها كل جهاز معد لنقل وتسجيل الصورة بهدف مراقبة وملاحظة الحالة الامنية " [٣] .

والسبب الذي دفع الادارة الامنية في العراق والمتمثلة بالأجهزة الامنية لوزارتي (الدفاع والداخلية) الى اعتماد المشاريع الالكترونية (كاميرات المراقبة) واستخدامها في حفظ الامن العام , يعود الى فشل الطرق التقليدية (الكلاسيكية) في حماية وحفظ الامن في المحافظة ، والمتمثلة بنقاط التفتيش الثابتة والراجلة حيث ان هذه الطرق القديمة لم تحقق الامن العام , وذلك بسبب تطور الوسائل الاجرامية

---

[١] سعيد بن معلا : المتطلبات الادارية والامنية لتطبيق الادارة الالكترونية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الرياض ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، ٢٠٠٣ م ، ص١٨ ، نقلا عن عبدالرحمن سعد القرني : تطبيقات الادارة الالكترونية في الاجهزة الامنية ، مصدر سابق .

[٢] عبدالرحمن سعد الفرني : مصدر سابق ، ص٢٠ .

[٣] آمال عبدالجبار حسوني و نادية كعب جبر : كاميرات المراقبة بين دواعي الاستعمال وانتهاك الخصوصية , كلية القانون , الجامعة المستنصرية , بحث منشور , سنة بلا , ص١ .

وارهابية نتيجة استخدام الطرق التقنية والتكنلوجيا في تنفيذ عملياتهم الاجرامية مع سهولة اخفاء الادلة الجرمية .

علما ان هذا المشروع هو الاول في تاريخ البلاد على الرغم من انه معمول به عالميا منذ فترة قديمة , ولكن العراق قد تأخر في تنفيذ هذا المشروع , و السبب يعود لأمرين هما[١]:

١- ضعف التمويل المالي .

٢- كثرة الخلافات السياسية .

ان من الامور الاخرى التي تهدد الامن العام بشكل مخيف , مما يتطلب ادخال الإدارة الإلكترونية لمعالجه ذلك , على الرغم من كثره التشريعات التي صدرت لمعالجه ذلك ولكن دون جدوى ، وكانت هناك معالجه ولكن بشكل بسيط لا يسد حجم الكارثة التي تقع نتيجة ذلك , الا وهي الحوادث المرورية فقد بلغت الحوادث المرورية في العراق في عام (٢٠١٠) من حوادث الدعس تقريبا(٣٣٦٠) حادث . علماً ان هذه النسبة تمثل ٥٤٪ من مجموع الحوادث المرورية ، في حين ان هناك احصائية اخرى تشير الى ان عدد الضحايا في سنه(٢٠١١) قد بلغ (٤٠٤٠) ضحية نتيجة الحوادث المرورية ، في حين هناك احصائية اخرى تشير الى ان عدد الضحايا في تزايد مستمر , فقد اعترفت وزاره الصحة في تقريرها في عام (٢٠١٢) الا ان ضحايا الحوادث المرورية تزيد على ضحايا الحوادث الارهابية والحروب[٢] , حيث يشير تقرير وزارة الصحة الى ان عدد الضحايا بلغ (٥,٤٥٠) ضحيه بسبب الحوادث المرورية .

ونتيجة لنجاح تجربه كاميرات المراقبة في حفظ الامن العام ، فقد اصدرت وزارة الداخلية بموجب أحكام البندين ثانيا وثالثا من المادة الثانية من قانون وزاره الداخلية رقم (٢٠) لسنه ٢٠١٦ ، استنادا الى احكام البند ثالثا من المادة (٨٠) من الدستور، عدت تعليمات بخصوص كاميرات المراقبة خاصة بالشركات والمحلات والمصانع وغيرها[٣].

---

[١] احمد النعيمي : العراق يطلق اكبر مشروع لكاميرات المراقبة في بغداد ، مقال منشور في صحيفة العربي الجديد , متاح على الموقع الالكتروني :https://www.alaraby.co.uk/society تم الاطلاع على الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٦ .

[٢] زهير الفتلاوي ، اعتراف الحكومة (وزارة الداخلية ووزارة الصحة) ضحايا حوادث الطرق المرورية تزيد على ضحايا الارهاب ، مقال منشور في صحيفة صوت العراق في ٢٠١٩/٩/٢٠ ، متاح على الموقع الالكتروني : https://www.sotaliraq.com/2019/09/20 تم زيارة الموقع في ٢٠٢٠/١/٢٢ .

[٣] قانون وزارة الداخلية رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٦ ، احكام البند (ثانيا) من المادة ٢ ، " توطيد النظام العام في جمهورية العراق وحماية ارواح الناس وحرياتهم والاموال العامة والخاصة من اي خطر يهددهم" واحكام البند ثالثا "الحيلولة دون ارتكاب الجرائم ومكافحة الارهاب بكافة اشكالها واتخذا الاجراءات القانونية بحق المتهمين بارتكابها" والمادة ٨٠ من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ احكام البند ثالثا " اصدار الانظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين " .

وعلى اصحابها الالتزام بتلك التعليمات وفي حالة مخالفتها سيتم معاقبتهم بموجب قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنه ١٩٦٩ (المعدل) , تعليمات وزاره الداخلية التي اكدت الحكومة العراقية على ضرورة الالتزام بها محذره من المخالفين وهي :

١- ان على اصحاب المحال التجارية والشركات والفنادق وبقيه المؤسسات التي ذكرت في اعلاه تحدد اماكن تثبيت كاميرات المراقبة ومواصفاتها الفنية , ومده تسجيلها .

٢- ان يقوم المذكورين في اعلاه بوضع لوحات مرئيه توضع للجميع ان هناك كاميرات مراقبه .

٣- لا يسمح لتزويد اي جهة بنسخه من تسجيل الكاميرات او محاوله الاطلاع عليها , الا بموافقه الجهة بنسخه من تسجيل الكاميرات الا بموافقه الجهة المختصة , كان تكون لأغراض تحقيقيه او بناء على قرار قاضي , وعلى الجهة المختصة بوزارة الداخلية ربط تلك الكاميرات واجهزه التسجيل بمنظوماتها للضرورات التي يتطلبها العمل الامني .

٤- يمنع تركيب كاميرات المراقبة التصوير في غرف العلاج الطبيعي والاماكن الاخرى ذات الاستخدام الشخصي .

٥- ان لوزير الداخلية الصلاحية بإضافة اي منشاة لتلك التعليمات في حسب الحالة التي تتطلبها الظروف الأمنية و مقتضيات المصلحة العامة .

٦- تخضع جميع كاميرات المراقبة للفحص والتفتيش من قبل الجهة المختصة لا جل التأكد في مدى التزامها بتعليمات وزاره الداخلية بما يحقق الامن العام والنظام العام .

٧- يعاقب المخالف للتعليمات والضوابط وفق قانون العقوبات رقم (١١١) لسنه ١٩٦٩ (المعدل)[١].

وكان من الافضل على الادارة الامنية في العراق القيام بخطوه التي خطتها الدول الاخرى , فأنها قد اصدرت قوانين تنظم استخدام كاميرات المراقبة , مثلا قانون تنظيم استخدام كاميرات المراقبة القطري رقم (٩) لسنه ٢٠١١ [٢] , وكذلك قانون تنظيم كاميرات المراقبة الكويتي رقم (٦١) لسنه ٢٠١٥[٣] , فعلى المشرع العراقي ان يسعى في ذلك لكي يواكب بقيه الدول العربية في ذلك التطور القانوني والتقني.

---

[١] مجلس الوزراء يتناقش مهام تيسير أمور الدولة ويصدر القرارات منها تركيب كاميرات المراقبة للمحال المصانع والشركات ، خبر منشور لصحيفة المربد ، متاح على الموقع الالكتروني : https://www.almirbad.com/detail/36622 ، تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/١/٣٠ .

[٢] ينظر قانون تنظيم كاميرات المراقبة وأجهزتها الامنية القطري رقم ٩ لسنة ٢٠١١ .

[٣] ينظر قانون تنظيم كاميرات المراقبة والاجهزة الامنية الكويتي رقم ٦١ لسنة ٢٠١٥.

ثانيا : البطاقة الوطنية :

ان من المعلوم لدينا ان العالم في تسابق نحو التطور التكنولوجي واستخدام الشبكات العنكبوتية و صناعه الأجهزة الإلكترونية وطريقة تسخير تلك الإدارة الإلكترونية في خدمه الأجهزة الأمنية والمجتمع , فقد وصل التقدم والتطور في الدول الى اصدار بطاقات موحده , في البطاقات التعريفية وبطاقات اخرى تستخدم في الامور الحسابية المصرفية (البطاقة الذكية) [١] .

وفي سنه ٢٠١٦ بدا العراق بتطبيق نظام البطاقة الوطنية الموحدة , فمن خلال جهود جباره بذلتها وزاره الداخلية المتمثلة بمديرية الاحوال المدنية والجوازات والإقامة وبالأخص بعد قيام السلطة التشريعية في العراق بإصدار قانون البطاقة الوطنية رقم ٣ لسنه ٢٠١٦ , الامر الذي يحسب للسلطة التشريعية والتنفيذية بسن هذا القانون و تطبيق هذا المشروع و اصدار البطاقة الوطنية لجميع العراقيين .

وتتكون البطاقة الوطنية من معلومات خاصة بكل فرد وشريحة الكترونية مدونة فيها معلومات لا يمكن الوصول اليها او الاطلاع عليها الا من خلال جهاز مخصص لقراءة تلك الشريحة , و يمكن لكل فرد الحصول عليها من خلال ملئ الاستمارة الإلكترونية التي اعدتها مديريه الاحوال المدنية والجوازات والإقامة ووزارة الداخلية عن طريق الموقع الالكتروني التابع لتلك المديرية او اي موقع اخر يتم الاعلان عنه , كما تتضمن البطاقة الوطنية بصمه للعين وصوره للوجه و بصمات الاصابع العشرة فهذا مما يجعلها اكثر امان اتجاه حالات التزوير والاختراق[٢] .

ويهدف مشروع البطاقة الوطنية الى مجموعه من الاهداف التي سنوردها في ادناه[٣] :

١- يهدف المشروع الى اصدار بطاقه وطنية موحده ذات مواصفات امنية عالية الجودة مطابقة للمواصفات العالمية .

٢- كما يهدف الى انشاء قاعده بيانات مركزيه تضم جميع بيانات الاحوال المدنية وشهاده الجنسية بالإضافة الى معلومات السكن لجميع المواطنين تكون مرنة و قابله للتوسع مستقبلا .

٣- ويهدف الى انشاء ارشيف الكتروني من خلال ارشفه جميع سجلات الاحوال المدنية .

٤- ان الفائدة الكبرى من هذا المشروع هو الانتقال من النظام اليدوي الى النظام الالكتروني وذلك من خلال استخدام نظام الكتروني رصين يعد انطلاقة لتفعيل الحكومة الإلكترونية.

٥- اما الفائدة الاخرى والمهمة بالنسبة للمجتمع العراقي وهي استعمال وثيقه واحده في جميع المعاملات والمراجعات الرسمية بدلا من الوثائق الاخرى .

---

[١] ينظر البطاقة الوطنية الموحدة الايجابيات ... والسلبيات ، متاح على الموقع الالكتروني (www.alhakikanews.com) تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٥ .

[٢] قانون البطاقة الوطنية العراقي رقم ٣ لسنة ٢٠١٦ .

[٣] وزارة الداخلية المديرية العامة للأحوال المدنية والجوازات والاقامة ، مديرية البطاقة الوطنية ، اهداف مشروع البطاقة الوطنية على الموقع (www.nid-moi.gov.iq) تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٧ .

٦- استخدام رقم خاص بكل عائلة تجمع من خلاله جميع افراد الأسرة .

٧- تتميز البطاقة الوطنية في كونها تعد بمثابه وثيقه تعريفيه تغني عن بقيه الوثائق والهويات الاخرى . كما تتميز في عدم امكانيه استخدامها من قبل الغير كونها تحمل بصمات العين والاصابع لذات الشخص وهذا خلاف ما موجود في هويه الاحوال المدنية التي اصبح من السهل تزويرها واستخدامها من شخص اخر بمجرد تغيير الصورة[١] .

بالإضافة الى البطاقة الوطنية فان المديرية العامة للجنسية والإقامة والجوازات التابعة لوزارة الداخلية تعمل على تقديم خدمات الكترونيه اخرى , والمتمثلة في اصدار الجواز الالكتروني وذلك من خلال اتاحه الاستمارة الإلكترونية للمواطن عن طريق البوابة الإلكترونية الخاصة بها , اذ يستطيع المواطن الحصول على الجواز من اي مكان دون مشقه او تعقيد , بعد البدء في الاجراءات المنشورة على البوابة الإلكترونية من الاستمارة الإلكترونية المعد لهذا الغرض دون الوقوف في طوابير الانتظار لساعات طويله[٢] .

ثالثا: الطائرات بدون طيار (الطائرة المسيرة) :

دخلت الطائرات المسيرة لتشكل فوارق كبيره في قدرات الأجهزة الأمنية , من خلال مدى تطويرها للمنظومات المعلوماتية , حيث تمتلك هذه الطائرات امكانيات عالية في المراقبة والتصوير , بالإضافة الى قدرتها في الاختراق وقصف المواقع الصعبة وبشتى انواع القنابل والاهم من ذلك انها تتميز عن الطائرات الحربية في قدرتها في التصويب , ومنها ما يستخدم في شكل حلقة وصل بينها وبين قاعدة صقر في قيادة الاجهزة الامنية , في بيان و تحديد الاهداف فهي تسهل على الاجهزة الامنية استهداف مواقع المجرمين والارهابيين , وكذلك لها القدرة على مطارده المجرمين كونها تتمتع بالمرونة في الحركة وسهوله التنقل في الأزقة , وتسمى هذه الطائرات عالميا (بالطائرات بدون طيار) وقد استخدمت هذه الطائرات من قبل القوات الامريكية في حربها على العراق[٣] .

ويتضح لنا ان اول استخدام لهذه الطائرات هو في المجال العسكري , ونتيجة لتطورها فلم يقتصر استخدامها على المجال العسكري فحسب , بل ايضاً شملت المجال المدني فقد استخدمت في المجال

---

[١] بيان صادر عن المفتش العام لوزارة الداخلية بخصوص الجهود المبذولة من قبل الوزارة ولإنجاح مشروع البطاقة الوطنية الموحدة ، متاح على الموقع الالكتروني (https://moi.gov.iq/index.) تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٧ .

[٢] مصطفى شهاب احمد المياحي : دور التطور الإلكتروني في الاعمال القانونية للإدارة ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق ، جامعة تكريت ، ٢٠١٨ ، ص٥٩ .

[٣] وليد غسان سعيد جلعود : دور الحروب الالكترونية في الصراع الاسرائيلي ، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا ، نابلس ، فلسطين ، ٢٠١٣ ، ص١٠٥ .

التجاري لغرض توصيل البريد السريع (السلع التجارية) , والبعض استخدمها في مجال الزراعة (رش المبيدات الزراعية) , والبعض الاخر استخدمها في مجال التسلية والترفيه لغرض التصوير[١] .

وان السبب في رجوع الاجهزة الامنية الى استخدام مثل هكذا طائرات يعود كون تعرضها للاستهداف لن يكون مكلفا اقتصاديا مقارنه بالطائرات الحربية الاخرى , كما انها تساهم في تفادي الخسائر البشرية في صفوف الاجهزة الامنية , وكذلك دقتها في اداء المهام التي تستخدم لأجله , وعلى الرغم من الايجابيات الكثيرة لتلك الطائرات , الا انها لا تخلو من سلبيات فهي تشكل تهديد مستمر لكيان الدول الاخرى دون سابق انذار , كونها تتميز بسهوله اختراق حدوث تلك الدول , كما انها قد تلغي منافع الجنود بسبب تصاعد وتيرة الحروب التكنولوجية في ظل التقدم والتطور التقني في الاجهزة الامنية[٢] , علما أن هذه الطائرات قد استخدمت في العديد من المعارك لتحرير المدن المحتلة من داعش المجرم وأهمها معارك الموصل وغيرها , ولقيت دوراً كبيرا في تكبيد العدو خسائر كبيرة , ودخلت كعامل حسن لمعارك مهمه.

---

[١] د. طاهر شوقي مؤمن : التنظيم القانوني للطائرات بدون طيار ، كلية العلوم الادارية ، جامعة الملك خالد ، السعودية ، ٢٠١٦ ، ص٤ .

[٢] د. محمد بن صالح الحربي : الدرون ... سلاح (الجيل الثالث) في الحروب ، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية ، مقالة منشور في صحيفة الشرق الاوسط ، متاح على الموقع الالكتروني : https://aawsat.com/home/article تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٨.

المبحث الثاني

أثر الادارة الالكترونية على الصحة العامة

ان الرعاية الصحية تعد بمثابة مطلب اساس لكل فرد من افراد المجتمع , كونها من اكثر الحقوق ارتباطاً في حياة المجتمع , مع هذا فهي من اكثرها عرضة للانتهاك والانتقاص لا سيما في دول العالم الثالث وبالأخص في بلد مثل العراق , فمن اجل ذلك فقد حضيت الصحة العامة في الآونة الاخيرة بأولوية كبيرة , فقد عمدت اغلب الدول على الانشغال بصونها والارتقاء بمؤسساتها الى اقصى حد ممكن من خلال مواكبة التطورات التكنولوجيا , وبما ان دور الادارة لا يقتصر على تحقيق الصحة العامة في المجتمع فقط , بل عليها ايضاً حماية المجتمع من جميع الامراض والاوبئة والاخطار التي تهدد سلامة المجتمع , وتنقسم اجراءات الادارة الى اجراءات وقائية تهدف الى مواجهة الاخطار الصحية واخرى علاجية تستهدف الامراض بعد وقوعها[١].

لذا فقد شكلت الادارة الالكترونية منعطفا كبيرا بالنسبة للإدارة , وخصوصا فيما يتعلق بالإجراءات الوقائية , هذا في غنى عن اهميتها بالنسبة للإجراءات العلاجية , ولكي تقوم الاجهزة الصحية بكافة مهامها بجودة عالية عليها مواكبة التغيرات التي تطرأ على البيئة الصحية (الصحة الالكترونية) , بالإضافة الى ذلك يجب على الادارة ان تعمل على تعميق الوعي الالكتروني لدى العاملين بالمؤسسات الصحية , وكيفية تطبيق الادارة الالكترونية وتوظيف المهارات المطلوبة لتفعيلها وكذلك العقبات التي تواجه تطبيقها .

ان مكننه المؤسسات الصحية واستخدام الادارة الالكترونية في تقديم الخدمات الصحية , يحتاج الى فكر اداري خلاق ومنهج متطور على صعيد العمل والممارسات , وذلك عن طريق شيوع الثقافة التنظيمية باتجاه التغيير والاستجابة للتطورات التكنولوجيا الصحية بما يؤمن انسيابية تقديم الخدمات الصحية بشكل لائق وميسور لجميع افراج المجتمع .

ان التطور الذي طرأ في العالم اليوم على صعيد التقنيات الصحية ووسائل الاتصال ووسائل الكشف المبكر عن الامراض والوقاية منها , لهي تطورات تدفعك الى الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية من اجل خلق الرفاهية الاجتماعية ونشر الثقافة الصحية الدائمة[٢].

وللبحث في تفاصيل هذا الموضوع فأننا نجد ضرورة تقسيم هذا المبحث الى مطلبين: سنتناول في المطلب الاول الصحة الالكترونية ,في حين سيكون المطلب الثاني الطب عن بعد.

---

[١] خالد جابر خضير الشمري : واجب الادارة في تحقيق الصحة العامة وحمايتها في القانون العراقي , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون , جامعة بغداد , ٢٠١٤ , ص٥-٦ .

[٢] فاضل عباس حسن : ادارة الخدمة الصحية الكترونيا وافاق تطويرها , دراسة تطبيقية في مستشفى الزهراوي الجراحي , المعهد التقني في العمارة , مجلة ابحاث ميسان , المجلد الرابع , العدد الثالث عشر , لسنة ٢٠١٠ , ص١٨٧ .

المطلب الاول

الصحة الالكترونية

تعد الصحة الالكترونية من اهم انماط الادارة الالكترونية المعاصرة , فهي من افضل الاشكال المحورية التي تعتمد عليها المؤسسات الصحية في تقديم الخدمات الصحية للمجتمع , وان مصطلح الصحة الالكترونية قيد الاستخدام منذ عام ٢٠٠٠ م. حيث تعد اهم ثورة في مجال الرعاية الصحية , فعلى الرغم من ان التقدم التكنلوجي قد اقتصر بشكل اساسي على الدول المتقدمة إلا ان مصطلح الصحة الالكترونية اصبح الان يشغل اهتمام جميع بلدان العالم بما فيها الجمعيات والمنظمات العالمية , فقد لقيت اهتماماً كبيراً من قبل الصحة العالمية للأمم المتحدة حول مجتمع المعلومات حيث تمت مناقشته في ديسمبر ٢٠٠٣ , وكذلك تم طرحه من قبل جمعية الصحة العالمية في مايو ٢٠٠٥ , حيث انشأت منظمة الصحة العالمية مبادرات كثيرة فيما يخص الصحة الالكترونية , فقد اعدت هذه المنظمة المرصد العالمي للصحة الالكترونية (Goe) في عام ٢٠٠٥ والذي يهدف الى ((تزويد الدول الاعضاء بالمعلومات الاستراتيجية والتوجيهات فيما يتعلق بالممارسات والسياسات والمعايير الفعالة في مجال الصحة الالكترونية))[١].

ان الصحة الالكترونية تعد بمثابة نظام متكامل في تقديم الرعاية الصحية فهي تعتمد على التكنولوجيا بشكل اساسي يغني نوعاً ما عن التواصل وجها لوجه سواء بين العاملين في المؤسسات الصحية (الاطباء والممرضين) او بين المهنيين في تلك المؤسسة[٢].

وتشمل الصحة الالكترونية العديد من التطبيقات على مستوى الرعاية الصحية كالسجلات الطبية الالكترونية , والرقم الطبي الالكتروني , والوصفة الالكترونية والاستشارات الطبية وغيرها , كما انها تسهل عملية ارسال المعلومات الطبية الى الاطباء وغيرهم من العاملين في المؤسسات الصحية , سواء في الموقع داخل المؤسسة او خارجها , وتسهل ايضا آلية تخزينها والحصول عليها[٣].

كما انها تعد احدى انماط الادارة الالكترونية المعاصرة , اذ انها تقوم بتوفير الخدمات الصحية الالكترونية عن طريق وسائلها الالكترونية والمتمثلة بالاستشارات الطبية والخدمات والمعلومات الطبية ,

---

(1) Claudia Pagliari, Division of Clinical and Community Health Sciences, University of Edinburgh : http://www.openclinical.org/e-Health.html متاح على الموقع الالكتروني تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٩ .

(٢) مهيره علي ابو القاسم محمد : الادارة الالكترونية لمراكز الطبية الخاصة , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , السودان , دار المنظومة , ٢٠١٠ , ص٢٨ .

(٣) التقرير النهائي : المعلومات والاتصالات / تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض الصحة الالكترونية , للفترة من ٢٠١٤-٢٠١٧ .

فهي من اهم الطرق الالكترونية التي تدعم الرعاية الصحية , وتتخذ هذه الصحة الالكترونية اشكالاً عدة تقدم من خلالها الرعاية الصحية اللازمة للمجتمع .

المطلب الثاني

الطب عن بعد (Tele medicine)[١]

وهو استخدام التقنيات الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات في تبادل المعلومات الصحية , وفي تقديم خدمات الرعاية الصحية دون ان يقف امامها عائقاً من العوائق الجغرافية او الزمنية او من العوائق الاخرى .

لذا اضحى التطبيب عن بعد يعتمد في نقل المعلومات الطبية اللازمة لأجل التشخيص والعلاج وكذلك للتوعية الصحية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات , حيث تضم تلك المعلومات الصور الطبية والبيانات الناتجة عن الادوات الطبية وكذلك السجلات الطبية للمرضى , ويتم بواسطة التطبيب عن بعد تنظيم زيارات ثنائية مباشرة من خلال الوسائل التكنولوجيا بين الاطباء الاخصائيين والمرضى بالصوت والصورة , بالإضافة الى ذلك امكانية طلب الملف الطبي للمريض من الرعاية الصحية الاولية لأجل تقديمه الى الطبيب الاخصائي .

بيد ان هذا النظام كان يقتصر في السابق على المناظرات (Demonstrarions) باهضة التكاليف , ولغرض ايصال خدمات الرعاية الصحية الى المرضى في المناطق النائية , فسرعان ما تحول الى اعتباره احدى المكونات الاساسية في تقديم الخدمات الصحية الحديثة .

ان وجود نظام وطني يهتم بالرعاية الصحية لهو الامل الاساسي في التشجيع نحو استثمار هذا النظام (Telemedcine) لذا عمدت بعض الدول الى ضرورة ربط المستشفيات المركزية بالعيادات الصغيرة في القرى النائية , وكانت من اول البلدان التي عملت على تطبيق هذا النظام هي الدول الاسكندنافية وبالأخص النرويج , من خلال العمل على توفير الخدمات الطبية عن بعد ليشمل نطاق واسع من مواطنيها الساكنين في المناطق النائية , وبعد نجاح هذا النظام في تقديم الرعاية الصحة اخذت تتسع مشاريع تطبيقه لتشمل الرعاية الصحية في فرنسا , وكذلك في بلدان اخرى , كالمملكة المتحدة , واليابان , واستراليا , وكندا , مما دفع العديد من البلدان الاخرى الى اعداد برامجها الخاصة لغرض العمل بهذا النظام وكان بينها اكثر من دولة عربية[٢] .

ولقد حاولت البلدان الأقل تطوراً في استخدام التقنيات الالكترونية الحديثة للتطبيب عن بعد , فقد اظهرت حماسة ملحوظة امكانية تحسين الخدمات الطبية وحصول مواطنيها على الرعاية الصحية وبجوده عالية , إلا ان تلك البدان كانت كثيراً ما تفتقر الى البنية التحتية للاتصالات وكذلك الموارد المالية اللازمة لتحقيق ذلك .

---

[١] مهران زهير المصري : التطبيب عن بعد ثورة في عالم الرعاية الصحية , مجلة الباحثون العلمية , العدد٣٨ , آب ٢٠١٠ , متاح على الموقع الالكتروني : https://www.securetechalliance.org/publications-healthcare-industry تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٩.

[٢] صلاح محمود ذياب : ادارة المستشفيات والمراكز الصحية الحديثة , دار الفكر , ط١ , ٢٠٠٩ , ص٢٠٨.

ان لنظام الطب عن بعد فوائد عدة والتي نذكر منها :

١- انها تؤدي الى تحسين الرعاية الصحية للمريض بسبب تعدد وسائط الشرح .

٢- انها تساهم في خفض النفقات المالية للمريض , وذلك لقلة الحاجة لانتقاله الى الاماكن المتخصصة البعيدة .

٣- انها تحقق راحة كبيرة للمريض نتيجة سهولة تواصله مع الطبيب.

٤- انها تعمل على التقليل من متاعب المريض كالسفر الى اماكن بعيدة والانتقال لمسافات طويلة بما يضر بصحته .

٥- انها تسعى دوما الى تطوير مبادئ الرعاية الصحية بشكل يواكب التطور التكنولوجي , وبما يعزز روح التعاون الطبي وتقاسم المعلومات وتبادل الخيرات الطبية[١] .

وفي النهاية نجد ان الطب عن بعد قد اصبح احدى دعائم المجتمع الرئيسية في الحصول على الرعاية الصحية اللازمة , بسبب مواكبته للتطورات التكنولوجيا الحديثة , بالإضافة الى سهولة استخدامه وقلة تكاليفه , مما ساهم ذلك في توسع مفهومة حول الرعاية الصحية , حيث لم يقتصر عمله على تقديم الخدمات الصحية (التشخيصية) و (العلاجية) فقط , بل امتد ليشمل مسؤوليته في الحفاظ على الصحة العامة من خلال العمل على تقديم الخدمات الصحية من اي مكان دون ان يكون هنالك عوائق جغرافية او اجتماعية او ثقافية تحدها عن تقديم الرعاية الصحية للمجتمع .

ونأمل من البلدان العربية عموماً والعراق خصوصاً في السعي قدماً نحو العمل على مواكبة التطورات التكنولوجيا الحديثة في جميع المجالات , وبالأخص في المجال الصحي , بما ينسجم مع تحسين الرعاية الصحية داخل تلك البلدان , وان الامر لا يتطلب توفير اجهزه تكنولوجيا حديثة فقط , وانما يجب ان تكون هنالك كوادر صحية جادة وقادره على استخدام هذه التكنولوجيا في تقديم الخدمات الصحية للمجتمع وبجوده عالية , علماً ان ادخال التكنولوجيا في الرعاية الصحية لا تقع مسؤوليتها على الكوادر الصحية فقط , بل يجب ان يكون هنالك مجتمع مثقف وواعي وقادر على استخدام التكنولوجيا لكي يساعد الكوادر الصحية على تطبيقها , وخصوصاً في المناطق النائية والريفية , وان ذلك يكون من خلال العمل على وضع خطط استراتيجية مستقبلية من قبل الحكومة في نشر الثقافة الالكترونية وبيان طرق أو آلية استخدامها , فان ذلك مما يساعد المجتمع في استخدام نظام الطب عن بعد , وتحقيق الصحة والسلامة العامة للجميع .

---

[١] فضيلة لكزولي : التدريس عن بعد ورهانات الصلاح في ظل (جائحة كوفيد١٩) , مقال منشور في مجلة الباحث , العدد ١٧ , ابريل ٢٠٢٠ , ص٦٢.

المبحث الثالث

أثر الادارة الالكترونية على السكينة العامة

لقد كان للتقدم العلمي اثار بالغة وملحوظة على السكينة العامة من خلال استخدام التقنيات الحديثة في حماية البيئة وتحديد نسبة التلوث والتخفيف من حدة الضوضاء ومكافحة الاخطار التي تواجه المجتمع[١] , لذلك سوف نقسم هذا المبحث الى مطلبين: نتناول في المطلب الاول نظام الانذار المبكر , وفي المطلب الثاني اجهزة الاستشعار عن بعد .

المطلب الاول

نظام الانذار المبكر

لقد كان لنظام الانذار المبكر اهمية كبيرة من خلال اعتماده على تكنولوجيا المعلومات المتطورة في تجنب بعض الازمات التي تلعب فيها عنصر المفاجئة دورا كبيراً في زيادة المخاطر التي تهدد الموارد المادية والبشرية , ونتيجة لأهميتها نجد ضرورة التعرف عليها مع تحديد خصائصها وبيان اهميتها .

اولا: تعريف نظام الانذار المبكر :

ويقصد بهذا النظام هو توفير المعلومات في الوقت المناسب من خلال تحديد المؤسسات التي تسمح للأفراد المعرضين للخطر باتخاذهم الاجراءات اللازمة لتجنب أو تقليل المخاطر والاستعداد للاستجابة الفعالة [٢].

فمن خلال هذا التعريف نستنتج ان هذا النظام يساهم بتوفير المعلومات الدقيقة في تحديد المخاطر التي تواجه المجتمعات والمؤسسات , عن طريق الابلاغ عنها من خلال اجهزة الانذار المبكر من اجل تعبئة الجهود نحو امكانية معالجتها .

في حين يمكن تعريفه على أنه , النظام الذي يعمل على توفير المعلومات اللازمة قبل حدوث الكارثة , مما يفسح المجال امام المؤسسات المعنية بتوجيه المجتمعات القريبة من موقع الحدث , باتخاذ الاجراءات الوقائية الضرورية لضمان عدم تعرضهم لتلك المخاطر وحماية ارواحهم وممتلكاتهم .

ثانيا: خصائص نظام الانذار المبكر :

ان لنظام الانذار المبكر خصائص والتي هي كالتالي :

١- ان نظام الانذار المبكر يعمل بشكل مستمر على الرغم من ان الخطر يقع بشكل متقطع.

---

[١] د . داود الباز : حماية السكينة العامة , معاجلة لمشكلة العصر في فرنسا ومصر – الضوضاء – دراسة تأصيلية مقارنة في القانون الاداري البيئي والشريعة الاسلامية , دار النهضة العربية , القاهرة , ١٩٩٨ , ص٢٠٧.

[٢] جغلولي خليل : استعمال جهاز الاستشعار في اجل تسيير الكوارث الطبيعية – دراسة حالة مدينة المسيلة – رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد بوضياف , الجزائر , ٢٠١٧/٢٠١٦ , ص٣٦.

٢- يعمل هذا النظام على توفير المعلومات في الوقت المناسب , مما يوفر للمعرضين للخطر الوقت اللازم لمكافحة ذلك الخطر وتجنب اضراره.

٣- ان من مميزات هذا النظام انه يعمل بشفافية وامام انظار الجميع .

٤- كما ان من مميزاته ان يتصف بالمرونة , اي امكانية توسعة مهامه وانشطته , فهو فعال في التصدي لمختلف المخاطر .

٥- ان يتولى مهمة هذا النظام من القدرات البشرية التي لديها الخبرة اللازمة التي تتناسب مع نوعية الخطر [١].

ثالثا: اهمية نظام الانذار المبكر :

ان لهذا النظام اهمية كبيرة بالنسبة للسكان , وتكمن هذه الاهمية في حالات الطوارئ والكوارث , وذلك من خلال استخدام الوسائل التقنية الخاصة بهذا النظام التي تساهم في تزويد المجتمعات المحفوفة بالمخاطر بالمعلومات حول الخطر المحدق[٢] , والابلاغ عن المخاطر المحتملة الحدوث , بهدف مساعدة المؤسسات والمجتمعات في امكانية اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية وسلامته منها , فهي بدورها تساهم في المحافظة على ارواحهم وممتلكاتهم , كما انها تساهم في التقليل من الخسائر المادية والبشرية التي يمكن ان تقع نتيجة تلك الحوادث , ومحاولة التخفيف من آثارها[٣].

---

[1] Michael H. Glantz, Early Warning Systems: Do's and Don'ts, Report of Workshop Shanghai, China,2004 .

[٢] سعيد بن سليمان : فاعلية وسائل الانذار المبكر في الوقاية من اخطار السيول والفيضانات , دراسة حالة مدينة الرياض , رسالة ماجستير , جامعة نايف للعلوم الامنية , الرياض , ٢٠١٣ , ص٦٨ .

[٣] جغلولي خليل : مصدر سابق , ص٣٧.

المطلب الثاني

اجهزة الاستشعار عن بعد

لقد لعبت اجهزة الاستشعار عن بعد دورا كبيرا في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والصناعية التي تقع على بعض البلدان من خلال استخدامها للتقنيات التكنولوجيا الحديثة في اجهزة الدولة ذات العلاقة في ادارة هذه الكوارث , لذا سنبين ماهية جهاز الاستشعار عن بعد , وتحديد خصائصه وبيان اهميته .

اولا: تعريف جهاز الاستشعار عن بعد :

وهو جهاز مادي مرئي الكتروني يرتبط بمجموعة من الوظائف التي تسمح بمعالجة البيانات والمعلومات وتحويلها الى الاجهزة الاخرى في المؤسسات المسؤولة استخدامها , كما لها القدرة على تسجيل الاحداث القابلة للقياس , والتواصل مع اجهزة الاستشعار الاخرى , كما انها تمتاز بقابليتها على تحديد درجة الحرارة وقياس معدل الضوضاء , ومعرفة نسبة التلوث [١] .

ثالثا: اهمية جهاز الاستشعار عن بعد :

ان لأجهزة الاستشعار عن بعد اهمية كبيرة في حياة المجتمعات ومجالات المؤسسات , وان اهم ما يميزها هو صغر حجمها وعظمة اهميتها , في عبارة عن مجسمات الكترونية صغيرة تزرع بعضها في الطرقات , ويستخدم البعض الاخر في مشاريع الصرف الصحي , وانابيب تصفية المياه وأعمدة الانارة في الشوارع العامة , بالإضافة الى امكانية استخدامها في اماكن ادارة النفايات (حاويات القمامة) وامكانية ربطها بشبكات الانترنت حيث تقوم بإرسال اشعارات على موقع المستخدم لتزويده بالمعلومات أو ربطها بشبكات خاصة يديرها مجموعة من الخبراء والمختصين بهذا المجال .

ونتيجة لأهميتها ذهب البعض من العلماء على تطويرها , من خلال العمل على ربطها بالأقمار الصناعية , وقد ارتبط ذلك بالتطور التكنولوجي في تسجيل البيانات وطرق معالجتها , وامكانية استخدامها في دراسة اشكال سطح الارض , والملاحظات الجوية ووسائل النقل الجوي[٢].

وقد استخدمت اجهزة الاستشعار عن بعد في مجالات كثير والتي منها , في مجال ادارة النفايات , حيث عمدت بعض الدول ونخص العربية منها (كالإمارات العربية المتحدة , السعودية) الى تزويد

---

[1] Ghribi. H, Traitement de pannes isolées dans les réseaux de capteurs et de robots sans fil, Mémoire de Magister, Université des Sciences et de la Technologie Houari Boumediene ,2012.

[٢] د .عبدالرؤوف محمد محمد اسماعيل : المدينة الذكية – طموح ايديولوجي عربي – استراتيجية دعم التحول الرقمي وادارة البنية الذكية لدول المنطقة في تحقيق الازدهار ووجود حياة نحو مجتمعات متقدمة, الامارات العربية المتحدة , ٢٠١٨ , ص١٨٨.

صناديق القمامة بأجهزة استشعار لمراقبة مستوى النفايات فيها , مما ساعدت في تحسين مسار شاحنات جمع النفايات .

كما تستخدم في اكتشاف الحرائق ومعالجتها , من خلال ترقية خلايا الاستشعار لتقوم بأكثر من دور , فهي قادرة على مكافحة الحرائق داخل المباني , وتحديد اتجاهات انتشار الحرائق والتفاعل معها لتقليل الخسائر البشرية والمادية بشكل ذاتي الحركة دون تدخل البشر[١] .

كما تتيح هذه التقنيات الحديثة استخدامات اخرى في مجال مراقبة البيئة والتي منها :

١- انها تساعد في تحديد نسبة مستوى التلوث البيئي وبشكل مباشر .

٢- انها تساعد في مراقبة المناخ من خلال ارسال اشعارات تحدد فيها درجة الحرارة والرطوبة وقياس سرعة الرياح بشكل مباشر , بالإضافة الى حالات المناخ الاخرى .

٣- بالإضافة الى امكانية استخدامها في مراقبة شبكات المرافق العامة كالكهرباء والماء , بطريقة ديناميكية مع ضمان دقة المعلومات وبالوقت المناسب , وانها ايضاً تساعد في تحديد اماكن الخلل (العطل) في الشبكات[٢].

وفي نهاية الموضوع نتوصل الى ان جميع وسائل التطور التقني التي استخدمت لحفظ النظام العام من قبل الاجهزة الامنية والمؤسسات الصحية , هي في حد ذاتها تولد السكينة العامة للمجتمع , كون ان هذه العناصر , هي عناصر متداخلة ومترابطة فيما بينها, فمن خلال حداثة الخدمات الالكترونية التي تقدمها الدول المتقدمة وبعض الدول العربية (كالإمارات العربية المتحدة) لرعاياها من اجل ان تنعم مجتمعاتها بحياة رغيدة ورفاهية كبيرة , عمدت تلك الدول على بذل الجهود المادية والمعنوية وطاقاتها البشرية لمواكبة تلك التطورات وتحقيق السكينة العامة , لذا نطمح من الادارة العامة في العراق على ضرورة الاخذ بهذه الوسائل الحديثة ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجيا لتحقيق السكينة العامة .

---

[١] د . عبدالرؤوف محمد محمد اسماعيل : مصدر سابق , ص٢٣٨.

[٢] المصدر نفسه , ص٢٤٩-٢٥٠.

الخاتمة

ومن خلال ذلك كله نطرح التساؤل الاتي: هو هل بين تأثير الادارة الالكترونية والتطور التكنولوجي في النظام العام عالمياً وفي العراق بصورة خاصة , الجواب نعم والدليل على ذلك من خلال تطور وسائل تحقيق الامن العام المتبعة من قبل الادارة الامنية سواء الشخصية او الادارية مع التركيز على تسخير ذلك التطور لخدمة الامن العام والعمل على ايجاد حلول للسلبيات التي رافقت التطور التكنولوجي , كذلك الامر انعكس ايجابا على عنصر الصحة العامة من تعدد وسائل التطور لخدمة عناصر الصحة العامة ووسائلها في العلاج عن بعد وغيرها , مما انعكس ايجابا على تحسن مستوى الصحة العامة , وكذلك الامر نفسه انعكس على عنصر السكينة العامة الذي ادى التطور فيه الى خلق وسائل جديدة مثل نظام الانذار المبكر وغيرها , التي ادت الى تحسين السكينة العامة , بل الامر اوسع من ذلك ادى الى اعتماد وسائل التواصل الاجتماعي بمحاربة الشائعات المغرضة التي تقوض عنصر السكينة العامة , كذلك ادى ظهور ازمة كورونا الى الاعتماد على التعليم الالكتروني كوسيلة بديله عن التعليم العادي مما خلق نوعا من الاستقرار النفسي لدى الطلبة والذي بدوره انعكس ايجابا على عنصر السكينة العامة، وان كل ذلك قد عزز قوة النظام العام وتطوره .

قائمة المصادر :

١- خالد ممدوح ابراهيم : أمن الحكومة الالكترونية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٨ ، ص٢٠ .

٢- دراكر بيتر : الادارة للمستقبل ، التسعينات وما بعدها ، ترجمة صليب بطرس ، القاهرة ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤، ص١٦٤ .

٣- د.عبد السلام هابس السويفان : ادارة مرفق الامن بالوسائل الالكترونية (دراسة مقارنة) ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، ٢٠١٢ ، مصدر ، ص٨٥٣ .

٤- د. طارق محمد محمود مرسي : ادارة المعرفة ودورها في تطوير الاداء الامني ، الفكر الشرطي ، دار المنظومة ، المجلد العشرون ، العدد ٧٩ ، ٢٠١١ ، ص١٨٦ .

٥- د . فريد النجار ، وليد دياب ، وتامر النجار : التجارة والاعمال الالكترونية المتكاملة في مجتمع المعرفة ، دليل تحويل الاعمال التقليدية الى اعمال الكترونية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٦ .

٦- ينظر : د . مظهر الشاكر : الامن الذكي الفعال ، مدرسة بغداد للعلوم الامنية ، محاضرة منشورة على الموقع الالكتروني https://memogood.blogspot.com تم الاطلاع على الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٤.

٧- عبدالرحمن سعد القرني : تطبيقات الادارة الالكترونية في الاجهزة الامنية ، دراسة مسحية على ضباط شرطة منطقة الرياض ، رسالة ماجستير في العلوم الادارية ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، ٢٠٠٧م .

٨- سعيد بن معلا : المتطلبات الادارية والامنية لتطبيق الادارة الالكترونية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الرياض ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، ٢٠٠٣م .

٩- آمال عبدالجبار حسوني و نادية كعب جبر : كاميرات المراقبة بين دواعي الاستعمال وانتهاك الخصوصية , كلية القانون , الجامعة المستنصرية , بحث منشور , سنة بلا .

١٠- احمد النعيمي : العراق يطلق اكبر مشروع لكاميرات المراقبة في بغداد ، مقال منشور في صحيفة العربي الجديد , متاح على الموقع الالكتروني : https://www.alaraby.co.uk/society تم الاطلاع على الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/١/١٦ .

١١- زهير الفتلاوي ، اعتراف الحكومة (وزارة الداخلية ووزارة الصحة) ضحايا حوادث الطرق المرورية تزيد على ضحايا الارهاب ، مقال منشور في صحيفة صوت العراق في ٢٠١٩/٩/٢٠ ، متاح على الموقع الالكتروني : https://www.sotaliraq.com/2019/09/20 تم زيارة الموقع في ٢٠٢٠/١/٢٢

١٢- قانون وزارة الداخلية رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٦ ، احكام البند (ثانيا) من المادة ٢ ، " توطيد النظام العام في جمهورية العراق وحماية ارواح الناس وحرياتهم والاموال العامة والخاصة من اي خطر يهددهم" واحكام البند ثالثا "الحيلولة دون ارتكاب الجرائم ومكافحة الارهاب بكافة اشكالها واتخذا الاجراءات القانونية بحق المتهمين بارتكابها" والمادة ٨٠ من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ احكام البند ثالثا " اصدار الانظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين " .

١٣- مجلس الوزراء يتناقش مهام تيسير أمور الدولة ويصدر القرارات منها تركيب كاميرات المراقبة للمحال المصانع والشركات ، خبر منشور لصحيفة المربد ، متاح على الموقع الالكتروني : https://www.almirbad.com/detail/36622 ، تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/١/٣٠ .

١٤- ينظر قانون تنظيم كاميرات المراقبة وأجهزتها الامنية القطري رقم ٩ لسنة ٢٠١١ .

١٥- ينظر قانون تنظيم كاميرات المراقبة والاجهزة الامنية الكويتي رقم ٦١ لسنة ٢٠١٥.

١٦- ينظر البطاقة الوطنية الموحدة الايجابيات ... والسلبيات ، متاح على الموقع الالكتروني (www.alhakikanews.com) تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٥ .

١٧- قانون البطاقة الوطنية العراقي رقم ٣ لسنة ٢٠١٦ .

١٨- وزارة الداخلية المديرية العامة للأحوال المدنية والجوازات والاقامة ، مديرية البطاقة الوطنية ، اهداف مشروع البطاقة الوطنية على الموقع (www.nid-moi.gov.iq) تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٧ .

١٩- بيان صادر عن المفتش العام لوزارة الداخلية بخصوص الجهود المبذولة من قبل الوزارة ولإنجاح مشروع البطاقة الوطنية الموحدة ، متاح على الموقع الالكتروني (https://moi.gov.iq/index..) تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٧ .

٢٠- مصطفى شهاب احمد المياحي : دور التطور الإلكتروني في الاعمال القانونية للإدارة ، دراسة مقارنة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق ، جامعة تكريت ، ٢٠١٨.

٢١- وليد غسان سعيد جلعود : دور الحروب الالكترونية في الصراع الاسرائيلي ، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا ، نابلس ، فلسطين ، ٢٠١٣ .

٢٢- د. طاهر شوقي مؤمن : التنظيم القانوني للطائرات بدون طيار ، كلية العلوم الادارية ، جامعة الملك خالد ، السعودية ، ٢٠١٦ .

٢٣- د. محمد بن صالح الحربي : الدرون ... سلاح (الجيل الثالث) في الحروب ، مركز الدراسات الستراتيجية والسياسية ، مقالة منشور في صحيفة الشرق الاوسط ، متاح على الموقع الالكتروني : https://aawsat.com/home/article تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٨.

٢٤- خالد جابر خضير الشمري : واجب الادارة في تحقيق الصحة العامة وحمايتها في القانون العراقي , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون , جامعة بغداد , ٢٠١٤.

٢٥- فاضل عباس حسن : ادارة الخدمة الصحية الكترونيا وافاق تطويرها , دراسة تطبيقية في مستشفى الزهراوي الجراحي , المعهد التقني في العمارة , مجلة ابحاث ميسان , المجلد الرابع , العدد الثالث عشر , لسنة ٢٠١٠ .

٢٦- Claudia Pagliari, Division of Clinical and Community Health Sciences, University of Edinburgh : http://www.openclinical.org/e-Health.html متاح على الموقع الالكتروني :
تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٩ .

٢٧- مهيره علي ابو القاسم محمد : الادارة الالكترونية لمراكز الطبية الخاصة , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الدراسات العليا , جامعة النيلين , السودان , دار المنظومة , ٢٠١٠.

٢٨- التقرير النهائي : المعلومات والاتصالات / تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض الصحة الالكترونية , للفترة من ٢٠١٤-٢٠١٧ .

٢٩- مهران زهير المصري : التطبيب عن بعد ثورة في عالم الرعاية الصحية , مجلة الباحثون العلمية , العدد٣٨ , آب ٢٠١٠ , متاح على الموقع الالكتروني : https://www.securetechalliance.org/publications-healthcare-industry تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٩.

٣٠- صلاح محمود ذياب : ادارة المستشفيات والمراكز الصحية الحديثة , دار الفكر , ط١ , ٢٠٠٩.

٣١- فضيلة لكزولي : التدريس عن بعد ورهانات الصلاح في ظل (جائحة كوفيد١٩) , مقال منشور في مجلة الباحث , العدد ١٧ , ابريل ٢٠٢٠.

٣٢- د . داود الباز : حماية السكينة العامة , معاجلة لمشكلة العصر في فرنسا ومصر – الضوضاء – دراسة تأصيلية مقارنة في القانون الاداري البيئي والشريعة الاسلامية , دار النهضة العربية , القاهرة , ١٩٩٨.

٣٣- جغلولي خليل : استعمال جهاز الاستشعار في اجل تسيير الكوارث الطبيعية – دراسة حالة مدينة المسيلة – رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد بوضياف , الجزائر , ٢٠١٦/٢٠١٧ .

٣٤- Michael H. Glantz, Early Warning Systems: Do's and Don'ts, Report of Workshop Shanghai, China,2004 .

٣٥- سعيد بن سليمان : فاعلية وسائل الانذار المبكر في الوقاية من اخطار السيول والفيضانات , دراسة حالة مدينة الرياض , رسالة ماجستير , جامعة نايف للعلوم الامنية , الرياض , ٢٠١٣.

٣٦- Ghribi. H, Traitement de pannes isolées dans les réseaux de capteurs et de robots sans fil, Mémoire de Magister, Université des Sciences et de la Technologie Houari Boumediene ,2012 .

٣٧- د .عبدالرؤوف محمد محمد اسماعيل : المدينة الذكية – طموح ايديولوجي عربي – استراتيجية دعم التحول الرقمي وادارة البنية الذكية لدول المنطقة في تحقيق الازدهار ووجود حياة نحو مجتمعات متقدمة, الامارات العربية المتحدة , ٢٠١٨.